

عنوان المداخلة: فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر

ورقة تدرج ضمن المحور الثاني: تقييم فعالية السياسات والبرامج الحكومية في الجزائر في مجال الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة من المؤتمر العلمي الوطني الرابع حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بيم جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الشاذلي بن جديد " الطارف"، المنعقد بين 22 و23 نوفمبر 2017.

المشارك الأول

اللقب والاسم: سامية فقير. الوظيفة: التدريس. التخصص: محاسبة وتدقيق.
الرتبة: أستاذة محاضرة. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 663604095. الفاكس: 00 213 24 795279. العنوان الإلكتروني: fekirsamia@yahoo.fr.
عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.
عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

المشارك الثاني

الاسم واللقب: محمد أمين لعروم. الوظيفة: التدريس. التخصص: مالية ومحاسبة.
الرتبة: أستاذ مؤقت. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 551824082. الفاكس: 00 213 24 795279. العنوان الإلكتروني: larroum.mirou@yahoo.fr.

ملخص

تواجه الدول النامية على غرار الجزائر تحديات كثيرة عرقلت مسارها التنموي المعيشي، تتمثل في مختلف المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا تأتي في مقدمة هذه المشاكل البطالة، السكن، سوء المعيشة..... خاصة ان معظم هذه البلدان تعتمد هذه البلدان على سياسات غير ملائمة وضعيفة...وفي هذا الصدد اعتمدت الجزائر عدة سياسات وعلى جميع المستويات، نذكر المالي، النقدي..... والتشغيل حيث تعتبر هذه السياسة الاخيرة اجتماعية اقتصادية في ان واحد حيث تعمل على توفير مناصب شغل للأفراد ومنه تحسين مستوى معيشتهم.

من خلال هذه المداخلة يمكن التطرق الى تعريف البطالة، واثارها، التعريف بأهم اليات التشغيل في الجزائر، ودراسة تقييم مدى فعالية هذه السياسات في التقليل من البطالة (1990-2014)

Abstract:

Developing countries including Algeria face a lot of challenges obstructed their developing and living path, represented in many problems which their societies suffer from, at the forefront of these problems joblessness bad living circumstances..... especially that most of these countries depend on inappropriate and weak policies. In this regard, Algeria adopted many policies in many standards we mention for example the financial, the monetary grade, and employment which is considered a social and economical policy at the same time as it contributes to the provision of jobs for individuals and from it improving their living conditions. From what we have mentioned through this intervention, the definition of unemployment, its implications, the definition of the most important mechanisms of employment in Algeria, and the study of evaluating the effectiveness of these policies in reducing unemployment (1990-2014)

تمهيد:

لقد سعت الدولة الجزائرية في كل مرة التقليل من مشكلة البطالة وخاصة في أوساط الشباب، واتخذها ظاهرة خطيرة قد حظيت بالاهتمام والدراسة وذلك للبحث عن السبل الكفيلة لمعالجتها، رغم المشاكل الاقتصادية والتغيرات المتمثلة في اقتصاد السوق والمنافسة الحرة التي أدت إلى تراجع سوق العمل وتوفير مناصب عمل جديدة في إطار القطاع العام بما تمنا الصعب تحقيقه وذلك لتخلي الدولة عن المؤسسات العمومية بإلحاحها وتسريحها مال.

ونظر البعض النقص السلبيات التي ألحقتها السياسة الاقتصادية المنتهجة لتشجيع عودة عمال القطاع الخاص جعلت المشرع الجزائري يفكر في حداثة أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل، حيث تم وضع أجهزة وبرامج خاصة في الفترة "1990-2014" والتي تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل قصد التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل وتواصلتها هذه الأجهزة اليوم هذا.

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهرية التالي:

" في ظل الوضعية الحالية التي يوجد عليها قطاع الشغل في الجزائر، ما مدى نجاعة سياسات التشغيل في الحد من البطالة ".

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع وأسباب البطالة في الجزائر خلال الفترة "1990-2014"

المحور الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر.

المحور الثالث: الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر.

المحور الأول: واقع وأسباب البطالة في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2014 "

تعد البطالة في الوقت الحاضر من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم المتقدم والمتخلف على السواء، إذ بلغت مستويات مخيفة، واللافت للنظر أن البطالة لم تعد في وسط الشباب غير المتعلم أو متوسط الكفاءة، بل امتدت الى ذوي الشهادات العليا، فمسألة البطالة والتشغيل والازمات الاقتصادية، كلها ظواهر مرتبطة بمختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية وأجهزتها الانتاجية وعلاقاتها الاجتماعية، كما أن المجتمعات الانسانية في مختلف مراحل تطورها عرفت ظاهرة البطالة.

أولا: ماهية البطالة.

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشاكل عدة منذ الاستقلال الى يومنا تتمثل أهمها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

1- مفهوم البطالة

تعرف البطالة بعدة تعاريف التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1-1 المفهوم الرسمي للبطالة:¹

ثل البطالة وفقا للمفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية عند مستويات الاجور السائدة، ومن ثم فان حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه، في سوق العمل عند مستوى معين من الاجور، وبوجه عام يختلف المفهوم الرسمي من مجتمع الى آخر، ففي اليابان تتمثل البطالة في هؤلاء الافراد التي تتجاوز أعمارهم عن 15 سنة، وقادرين عن العمل، ولا يلتحقون بوظائف حالية. أما في الولايات المتحدة الامريكية فتتمثل في الافراد المدنيين الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة ولا يعملون، وان كانوا راغبين في العمل وقادرين عليه ويبحثون عن وظيفة خلال فترة.

يختلف الحد الأدنى لسن العمل من بلد عربي الى بلد آخر، وبالرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم رسمي للبطالة متفق عليه، الا أنه يمكن القول بصفة عامة ان البطالة: " تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الاجور السائدة ولا يجدونه".

يلاحظ من خلال التعريف هو المتفق عليه دوليا ويقتضي أن تتوافر المعايير الثلاثة معاكي يعد الفرد عاطلا عن العمل:

- ان يكون الفرد دون عمل: يدخل تحت هذا المعيار الافراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحدد لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ولا يعملون سواءا أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص؛
- أن يكون الفرد مستعدا للعمل: يكون الفرد قادرا ومستعدا للعمل؛
- أن يكون الفرد باحثا عن العمل: وفقا لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث.

2-1 المفهوم الاقتصادي للبطالة:²

ان البطالة بالمعنى الاقتصادي مفهوم ينحصر في عنصر العمل، ويقصد به العاطلون عن العمل وقد يؤخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل الذين تشملهم أرقام البطالة نذكر منها:

- العاطلون عن العمل هم اولئك الاشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرصا له؛
- العاطلون عن العمل هم اولئك الاشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم معطلون عن العمل وقت اجراء الاحصاء؛
- العاطلون عن العمل هم اولئك الاشخاص القادرون عن العمل، والمستعدون له، ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب.

3-1 المفهوم العلمي للبطالة:³

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها: " حالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه". ويمكن تمييز حسب هذا التعريف بين بعدين للبطالة:

البعد الأول: يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالتي البطالة السافرة والجزئية؛

البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الانتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح عن ذلك.

2- آثار البطالة:

ان للبطالة مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن اهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم لأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي⁴.

2-1 الآثار الاقتصادية: لعل أهمها تتمثل فيما يلي:⁵

- انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل، من جراء تعطل اعداد من العاملين عن العمل والانتاج؛
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لان الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك انتاجا لدى أفرادهم، والانتاج مرتبط بالعمل؛
- خسارة الانفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح انفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل؛
- انخفاض حجم الإيرادات للدولة جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

2-2 الآثار الاجتماعية:

فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوق البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم⁶.

- البطالة تؤدي الى نشوء احباط نفسي سيئ لدى العاطل وتخلق لديه جو نفسي مضطرب⁷؛
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على اشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والايواء؛
- تأخير سن الزواج الى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الاناث والذكور.

3-2 الآثار السياسية:⁸

تؤدي تداعيات البطالة نتيجة الى تأثير الوضع السياسي و الأمني العام الى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي الى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.

- البطالة من الممكن أن تؤدي الى التطرف والارهاب؛
- تؤدي بالشخص العاطل الى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب العدو؛
- تؤدي الى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل؛
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة؛
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات لها.

ثانيا: ظهور مشكلة البطالة في الجزائر.

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية والثروات الباطنية التي كانت تزخر بها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، غير أن الازمة البترولية التي كانت سنة 1986 كان لها الاثر الكبير في بداية البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل أحد أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1987 إلى 28% سنة 1995 ليبلغ إلى 30% سنة 1999. هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واجتماعية مترابطة⁹.

1- مسببات البطالة في الجزائر: من أهم الاسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار بالتالي خلق الثروات وفرص العمل¹⁰؛
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري؛
- استثمار الحكومة للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشاريع تخلق فرص عمل لأبناء الوطن؛
- تمركز العمل في قطاع معين على قطاع آخر؛
- احلال العمالة الوافدة محل المحلية؛
- فشل نظم التعليم في اخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف؛
- تفاقم المديونية الخارجية للدول لنامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف؛
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي؛
- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل؛
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل؛
- التزايد الكبير للسكان في الجزائر؛
- تراجع معدلات هجرة الايدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكديسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي على استيعابها.

2- تطور معدلات البطالة في الجزائر:

قد تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

السنة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
معدل البطالة	19.70	23.80	24.36	27.99	28.02	29.80	25.70
السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة	17.65	12.30	11.30	10.00	11.00	9.8	9.8

Source: C NES, commission « perspectives de développement économique et social », rapport regards sur la politique en Algérie, 2005, p152.

تبين الاحصائيات أن معدلات البطالة في الجزائر قد عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة في بعض الاحيان خلال وقت مضى كما هو موضح في الجدول، وهذا راجع الى الصدمات السلبية التي عرفت الجزائر جراء الازمات الاقتصادية (البترولية والمالية) التي عرفها البلد خلال الثمانينات وعشرية التسعينات، ومنه شهدت البطالة ذروتها حدود 30% سنة 2000، ولم تحسن هذه النسبة انطلاقا من سنة 2002 الى أن وصلت ما يقارب 9.8% سنة 2013، وحسب آخر المستجدات وصلت نسبة البطالة في أفريل 2017 ما يقارب 12.3

المحور الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر ———.

يكتسي الشغل أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم من خلال محاربة البطالة والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الانتاج والتراكم خاصة في الجزائر التي تمتلك ثروة شبابية، الا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة والتي مست مختلف شرائح المجتمع حتى الشباب الجامعي، مما أدى بالدولة الجزائرية الى انتهاج سياسات للتشغيل للتخفيف من حدة البطالة.

أولا: ماهية سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، علما اعتبارا أنها لا يمكننا الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريمة للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين الى سوق العمل.

1- مفهوم سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين¹¹:

سياسة: وهي مجموعة من الاجراءات الادارية والتدابير التنظيمية.

التشغيل: وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني وجسدي يشغلها وقتها لقاء أجر.

سياسة التشغيل: هي مجموعة التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات ثلاثية الاطراف (الحكومة، أصحاب الاعمال، العمال) تهدف الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهج يتمثل في مجموعة البرامج التي تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية¹².

ومنه يمكن القول أن سياسة التشغيل الأسلوب الذي يتبناها المجتمع لاجازة توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي اعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل ايدولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرة العمل وحقوق المواطنين فيه.

أما سياسة التشغيل في الجزائر
 تعني جميعا لبرامج والأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال لنشاط منظم للشخص الباطل ليس بهوضعا اجتماعيا وماليا.

2- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر:

لقد كانت سياسة التشغيل ومكافحة البطالة دوما ولا زالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يتأتى الا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والاليات الناجعة للتكفل بالقادمين الى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

ان أبعاد سياسة التشغيل تؤول الى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الاهداف الرامية اليها منها ماهي ابعاد اقتصادية، ومنها ماهي اجتماعية، ومنها ماهي تنظيمية وهيكلية، وهي كمايلي¹³:

2-1 البعد الاقتصادي: يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف نالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الانتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الاجني، ومواكبة التكنولوجيا.

2-2 البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن أفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وابعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر الشباب أولا، وبالبلاد ثانيا.

2-3 الأبعاد التنظيمية والهيكلية: وترمي الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل في¹⁴:

- محاربة البطالة من مقارنة اقتصادية؛
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط؛
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية؛
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل؛
- دعم الاستثمار الانتاجي المولد لمناصب شغل؛
- انشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات؛
- عصونة اليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل؛
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الادماج؛

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أصبحت تركز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الاليات والبرامج والمخططات.

ثانيا: تحديات، معوقات وافاق سياسة التشغيل في الجزائر—.

ان السياسة الوطنية المنتهجة في مجال التشغيل ركزت على أهداف كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك قصد جعل تلك أكثر واقعية وقبولا في الوسط الاجتماعي والاقتصادي الجزائري ومع ذلك فان تلك السياسة واجهت تحديات وصعوبات قللت من فعاليتها، لذا سيتم التطرق الى أهمها وكذا تحديد الافاق المستقبلية لسياسة التشغيل للحد من البطالة.

1- تحديات ومعوقات سياسة التشغيل.

ان حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع ويمكننا حصر التحديات في النقاط التالية¹⁵:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع الطلب؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية؛
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كبيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- ضعف روح المبادرة المقاولة، لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع الى تفضيل العمل المأجور؛
- عدم التحكم في الاليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

2- أفاق سياسة التشغيل في الجزائر

من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في محاربة البطالة، واعطاء المزيد من الفاعلية في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة، فعليه ضرورة:

- تسهيل الاجراءات الادارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل؛
- اشراك المؤسسات صغيرة ومتوسطة المتخصصة في مجال المقاوله، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى؛
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي؛
- اعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني؛
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية؛
- السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل؛
- الاستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

المحور الثالث: الاجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر.

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمي من ضغوطات كبيرة في نهاية التسعينيات التي تمثلت في مجموعة الاختلالات الداخلية كالمديونية و خارجية كتدهور أسعار المواد الاولية، وبغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة الى سياسات تصحيحية، لكن لم يسلم تطبيق هذه الاصلاحات من الاثار السلبية التي أدت الى تفاقم مشكلة البطالة لهذا تم التطرق في هذا المحور للتعرف على أهم الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الاصلاحات على سياسة التشغيل.

أولا: تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة " 1990-2014 "

مر الاقتصاد الجزائري خلال هاته الفترة بمرحلتين مهمتين، حيث بدأت المرحلة الاولى مطلع التسعينات التي صاحبها ارتفاع كبير في معدلات البطالة بسبب انخفاض أسعار البترول، وتليها المرحلة الثانية التي عرفت انتهاز الحكومة سياسة تنمية توسعية من خلال برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو.

1- سياسة الاصلاحات الاقتصادية في الفترة " 1990-2000 ".

في ظل انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة، وتضخم الديون، التي عرفت البلاد جراء الازمة جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة مما ادى الى تراجع معدلات النمو وتسجيل معدل عالي للبطالة، حيث اصبح من الضروري الشروع في انتهاز سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجالية، فكان ذلك بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي¹⁶.

1-1 برنامج التصحيح الهيكلي: لقد جاء في محتواه الواسع ضرورة تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات، في ميزانية الدولة.

لقد عرف قطاع الشغل في الجزائر أزمة حادة خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت أغلبيتها في¹⁷:

- مواصلة تصحيح الاختلالات الهيكلية للوصول الى الاستقرار الكلي بهدف إعادة بعث النمو؛
- التركيز على مصادر النمو وتحرير الاقتصاد.

وهذا ما كان له الاثر البالغ على معدل البطالة فقد عرفت تزايد مستمر خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات تسريح جماعي للعمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وانتهاز نخب الخوصصة الذي كان له دور كبير في تفاقم البطالة

1-2 أثار البرنامج على الاقتصاد الوطني: لعل أهمها

- قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية 1323 مؤسسة تشغل 220000 عامل، والتي أحييت الخوصصة بمعدل 2.5%.

- تم التنازل عن 1000 مؤسسة لفائدة العمال، والذين يقارب عددهم 20000 عامل من مجموع 50000 عامل.

- زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم وهذا ما أثر على السياسة العامة الاقتصادية.

1-2 قطاع الشغل في الفترة بين " 1990-2000 " :لقد عرف قطاع الشغل في هاته المرحلة تخصيصات مالية ضمن الميزانية

العامة، لكنها لم تسلم هي الاخرى من التقليل جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والتقصي للمنتهجة في ذلك الفترة مما أثر على خلق مناصب شغل والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 2: نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة

السنوات	نسبة النفقات العامة من PIB	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل بالمليار دج	نسبة تحويلات التشغيل لمجموع التحويلات	المعدل السنوي لنمو التشغيل
1993	32.8	2000	2.12	—
1994	31	2200	1.96	10
1995	29.4	2550	2.09	15.9
1996	28.2	2500	1.69	2
1997	30.4	3000	1.82	20
1998	31.2	3800	1.77	26.66
1999	29.9	6250	2.64	64.47
2000	28.9	7900	3.15	26.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يبين الجدول تدني نسبة الانفاق العام بالنسبة لـ PIB، حيث انخفضت نسبة النفقات العامة من 32.8% سنة 1993 الى 31% حيث كان التقليل ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي، كذلك قلة في التحويلات المخصصة للتشغيل من 2000 مليار دج سنة 1993 و 3000 مليار دج سنة 1997، حيث كانت الزيادات جد بطيئة ما أثر سلبا على خلق مناصب شغل وزيادة معدل البطالة، رغم ارتفاعها الى 6250 سنة 1999 و 7900 سنة 2000 الى أن معدل البطالة واصل الارتفاع الى 29.29 % سنة 1999 و 29.8 % سنة 2000، وكان السبب عدم تعافي الاقتصاد من مخلفات برنامج التعديل الهيكلي.

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال "1990-2000":

الجدول رقم 3: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال "1990-2000":

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99
السنة	1997	1998	1999	2000			
معدل البطالة	26.41	28.02	29.29	29.80			

Source: C NES, commission « perspectives de développement économique et social », rapport regards sur la politique en Algérie, 2005, p152.

ان معدلات البطالة شهدت تطورا سريعا خلال الفترة 1990-2000 كما هو مبين في الجدول، والتي تميزت الجزائر باتباع برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي، التي اهتمت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مصحوب بتطهيرها ماليا، غير س التشغيل هذا ما أدى الى ارتفاع البطالة نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة، لهذا بادرت الدولة بتنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لتحسين الوضع.

2- برامج الاستثمارات العامة وواقع التشغيل في الفترة "2001-2014"

لقد عرفت هاته المرحلة انتهاج ثلاث برامج التي سوف يتم التطرق اليها باختصار والتي تشمل:

1-2 برنامج الانعاش الاقتصادي " 2004-2001": هو برنامج مهم وضخم رصدت له ما يقارب 525 مليار دج أي 7.7 مليار دولار، حيث يكتسي أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وتهيء الارضية المناسبة للمنافسة الشديدة، لمباشرة شراكتها مع الاتحاد الاوروي ، والقضاء على البطالة. وكان الهدف من هذا البرنامج يشمل ثلاثة محاور¹⁸:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- تحديث البنية الاساسية للاقتصاد الوطني لتوفير المناخ للاستثمار الاجنبي؛
- توفير المزيد من مناصب شغل للتخفيف من البطالة التي بلغت مستويات حرجية.

2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2009-2005": اعلنت رئاسة الحكومة في 2005/04/07 عن برنامج تكميلي خماسي ضخمة يمتد على مدار خمس سنوات ، وهو مشروع هادف الى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دج¹⁹، كانت أهدافه ترمي الى تدعيم النمو وتحقيق التنمية، والجدول الموالي يبين أهم ما جاء في مضمونه

الجدول رقم 4: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو " 2009-2005".

النسب %	المبالغ بالملايير دج	القطاعات
45.5%	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	150.00	برنامج تطوير المنشآت الاساسية
8%	10.15	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
48%	4.0	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.1%	50.0	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100%	4202.7	المجموع

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار أبريل 2005.

يبين الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الاكبر من قيمة البرنامج، وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن، التربية، التنمية المحلية، التعليم العالي، يحتل برنامج تطوير المنشآت الاساسية 40.5% من اجمالي البرنامج ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الاشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية يتضمن 5 قطاعات تتمثل في الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة. ثم برنامج الخدمة العمومية قصد تحسين الخدمة العمومية، اما برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال فالهدف منه فك العزلة عن المناطق النائية.

3-2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي " 2010- 2014": جاء في اطار مواصلة المشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في البرنامجين

السابقين، حيث خصصت له غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الان والمقدر ب286 مليار دج، قصد دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد استهدفت من خلاله تحقيق²⁰:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق؛
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

الجدول رقم 5: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي " 2010- 2014"

المبلغ (المليار دج)	القطاع
---------------------	--------

9386.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت الاقتصادية
أكثر من 895	الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية
250	البحث العلمي والتكنولوجيا للإعلام والاتصال

Source : programme de développement quinquennal 2010-2014.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم، التكفل الطبي وتحسين ظروف السكن كما تم الاهتمام ايضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما ساهم في مجال الشغل بمبلغ 350 مليار دج من اجمالي البرنامج لمراجعة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول التالي يوضح معدل البطالة في الجزائر " 2001-2014 " (المرحلة الثانية)

الجدول رقم 6: معدل البطالة في الجزائر " 2001-2014 "

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	27.30	25.70	23.72	17.65	15.30	12.30	13.80	11.30	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014				
معدل البطالة	10.00	10.00	11.00	9.8	9.8				

Source: C NES, commission « perspectives de développement économique et social », rapport regards sur la politique en Algérie, 2005, p152.

من خلال الجدول يتبين أن خلال الفترة 2001-2010 ومع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية، مما ساهم في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، ان اتباع الجزائر لعدة برامج تنمية لمكافحة البطالة، والتي ساهمت في تخفيضها حيث انخفضت من 15.3% سنة 2005، الى 10.2% سنة 2009، و10% سنة 2010 و11% سنة 2011.

كما ارتفعت نسبة البطالة بالجزائر خلال شهر أفريل من عام 2017 الجاري، لتصل إلى نسبة 12.3 بالمائة، مقارنة بشهر سبتمبر 2016 عندما كانت في حدود 10.5 بالمائة. وبالتالي فإن عدد السكان الجزائريين البطالين هو 1.508 مليون شخص، أي مع تسجيل ارتفاع يقدر بـ 1.8 بالمائة مقارنة بشهر سبتمبر 2016.²¹

ووفقا لتقرير نشرته الوكالة الرسمية، الأحد، عن الديوان الوطني للإحصائيات، فإن اليد العاملة النشيطة بلغت 12.277 مليون شخص مقابل 12.117 في سبتمبر 2016، وهو ما يمثل زيادة إيجابية قدرت بـ 160.000 شخص، أو ما يمثل ارتفاع بـ 1.3 بالمائة.

وفسر الديوان هذا الارتفاع بالزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل خلال الفترة المذكورة. علما أن اليد العاملة النشيطة تمثل مجموع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل والمتوفرين في سوق الشغل سواء كانوا حائزين على عمل أو متواجدين في حالة بطالة.

ويفيد تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، أن هناك تباينا على مستوى الجنس والسن والمستوى التعليمي وكذا الشهادة المتحصل عليها، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة 29.7 في المائة.

وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية بشكل طفيف، حيث انتقلت من 17.7 في المائة في سبتمبر 2016 إلى 17.6 في المائة في 2017 ما يمثل انخفاضاً بـ 0.1 نقطة.

ولاحظ الديوان في تقريره، ان انخفاض حجم التشغيل بين سبتمبر 2016 وأبريل 2017 مس قطاع البناء والأشغال العمومية ما يمثل تراجعاً سلبياً قدره 91.000 شخص إلى جانب قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية، وهو انخفاض سلبي يقدر بـ 84.000 شخص. وبالمقابل تم تسجيل ارتفاع إيجابي في قطاع الفلاحة (63.000) والصناعة (36.000) مقارنة بماتم تسجيله في سبتمبر 2016

ثانياً: اليات وبرامج التشغيل المنتهجة للحد من البطالة في الجزائر.

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الاول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس الى مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة. جهة أخرى تعتبر سياسة التشغيل السياسية التي تهدف الى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص عمل نمو متناسقاً في مختلف الصناعات، كما تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر جميع البرامج والاليات أو الاجهزة والتي أنشئت بغرض ادماج البطالين في سوق الشغل، كم خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعاً اجتماعياً ومالياً تحت مظلة الاجهزة التالية:

1- **جهاز للإدماج المهني للشباب:** تأسس بداية التسعينات قصد التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب شغل مأجورة بمبادرة محلية، والاعانة على انشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان الهدف منه ازالة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، كما يهدف الى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية؛²²

2- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** لقد اعتمدت الحكومة جهازاً جديداً لتأطير سياسة دعم التشغيل في 02 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتكفلت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية²³:

- ادماج نشاطات الشباب في اليات السوق؛
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الاخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛
- اعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة.

من خلالها يستفيد الشباب صاحب المشروع، من خلال المراحل لإنشاء مؤسسته وتوسيعها من:

- مساعدة مجانية (استقبال - إعلام - مرافقة - تكوين).
- الإعفاء من الرسوم القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فوائد - تخفيض نسب الفوائد البنكية).

3- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ 2004/1/22، وهي آلية تهدف الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز الأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 400000 دج.²⁴

4- **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):** هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 1990/9/8 المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/6/17، وبذلك فان الوكالة تعتبر من اقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية وحوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.²⁵

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): لقد تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 لسنة 1994 ، تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في اطار عمليات التسريح وتمحور هذه النشاطات حوا الاجراءات التالية²⁶:

- دفع تامين البطالة ومراقبة المنظمين الى الصندوق لمدة 23 شهر؛

- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع الى العمل؛

- المساهمة في انشاء مؤسسات خاصة بالبطالين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي .

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تتكون الوكالة من مجموعة من الادارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم مشاريع ودراساتها ومن ثم اتخاذ القرارات بالقبول أو الرفض، تهدف الى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار.

الخاتمة:

البطالة من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر، ذلك أن معدلاتها تدق ناقوس الخطر خاصة في عشرية التسعينات، فهي من بين الانشغالات التي توليها الدولة اهتماما خاصا في برامجها التنموية حيث سعت جاهدة للحد من الظاهرة بانتهاجها عدة اصلاحات خلال الفترة " 1990-2014" انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي، والذي أثر على واقع الشغل بزيادة معدلات البطالة، ثم برنامج دعم

الانعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوظيف النمو خلال 2001-2014 والتي شهدت انخفاض معدلات البطالة من خلال العديد من البرامج التي انتهجتها الدولة للحد من البطالة و في بالرغم من مساهمتها في خفض معدلاتها الا انها جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة علميا، مما جعلها قليلة الفاعلية.

بالتالي، تم التوصل من خلال هذه المداخل الى مايلي:

- ان ارتفاع نسبة البطالة راجع الى الصدمات السلبية التي عرفت الجزائر جراء الازمات الاقتصادية (البترولية والمالية) التي عرفها البلد خلال الثمانينات وعشرية التسعينات؛
- ان برامج دعم الانعاش الاقتصادي والتكميلي لدعم النمو المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية ساهمت بخلق مناصب شغل الامر الذي ساهم في تحسين مستوى الاستثمار ،
- لقد كان للسياسات المنتهجة من الحكومة الدور الكبير في هبوط معدل البطالة في الآونة الاخيرة؛
- ان برامج التنمية ادت الى تراجع هام في نسب البطالة بفعل احداث أزيد من 3ملايين مناصب شغل في القطاعات الادارية والانتاجية والى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- ان ضعف وعدم تكييف برامج واليات التكوين والتعليم العالي مع سوق العمل ومتطلباته، هذا ما جعل المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم؛
- اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر اعتمادا كليا على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الطي يعد المستوعب الاكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق البطالة المقنعة في القطاع العمومي.

قائمة المراجع:

- 1- بن جيمة عمر، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الافراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص53-54.

- 2- بن جيمة عمر، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص55.
- 3- بن جيمة عمر، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"، نفس المرجع، ص54.
- 4- زكريا سعد الدين الاسدي، " البطالة واثارها الاجتماعية والاقتصادية -أسس المواجهة-"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص ص39-40.
- 5- أسامة السيد عبد السميع، " مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص53.
- 6- ابراهيم طلعت، " البطالة والجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص143.
- 7- أسامة السيد عبد السميع، " مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص47.
- 8- خبابة عبد الله، خبابة صهيبي، " الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر، ص 17.
- 9- عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص2.
- 10- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، " اجراءات وتدابير لدعم سياسات التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص3.
- 11- سميحة يونس، "إنجازات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص76.
- 12- مصطفى بوضياف، "تحديات التشغيل في أسواق العمل"، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، 30 نوفمبر-3 ديسمبر، 2008، ص9.
- 13- عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص2.
- 14- عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص11.
- 15- سرير عبد الله رايح، " سياسة التشغيل في الجزائر معضلة البطالة"، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أبريل 2014، ص13.
- 16- مدني بن شهوة، " الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.
- 17- أحمد شفير، " الاصلاحات الاقتصادية واثارها على البطالة والتشغيل -حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص121.
- 18- عززي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص127.
- 19- بودخدخ كرم، " اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009، ص ص202-203.
- 20- عثمان ويوحسان، " دراسة قياسية لاثار الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، ملتقى بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، 11-12 مارس 2013، ص ص9-10.
- اطلع عليه يوم 2017/09/28 على الساعة 23:18 <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/531450.html> 21-
- 22- مدني بن شهوة، " الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص275.
- 23- عززي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص111.
- 24- علوي عمار، " دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية- بولاية سطيف"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص6.
- 25- دارني سميرة، " صندوق الزكاة بين الواقع والافاق"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص 114.
- 26- ترير علي، " استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص9.

